اقتصاد

وسطي أسعار الدولار مقابل الليرة السورية	حاجات المواطنين	حاجات التجار / مصارف	حاجات التجار / شركات صرافة	حساب الحوالات	تسعير الذهب	«التداول الحرّ»
	٢٩٩ ل.س	٢٩١ ل.س	٢٩٦ ل.س	٢٨٦ ل.س	٢٩٨ ل.س	٣٠٨ ل.س

الحكومة توجه بنشر أسماء الفاسدين والمتلاعبين

الحلقي للوزراء: دققوا في كل ما يشاع عن وجود الفساد

الوطن

شدد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي على أهمية مراقبة صناعة رغيف الخبز وجودته في جميع المخابز والأفران وآليات تخزين الطحين والخميرة والمحافظة على النظافة العامة في المخابز وطلب من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضرورة ضبط وزن ربطة الخبز ومحاسبة كل مدير مخبز يتلاعب بأوزان ربطة الخبز ونشر الأسماء في وسائل الإعلام.

وخلال الجلسة الأسبوعية للحكومة وجه الحلقي الوزارات كلها بمتابعة معالجة مظاهر الفساد والترهل الإداري في بعض مفاصل الوزارات والتدقيق في كل ما يشاع عن وجود بعض حالات الفساد، مشدداً على ضرورة الارتقاء بواقع أداء الوزارات كلها وإعادة تأهيل الكثير من المفاصل الإدارية. ووجه وزارة التنمية الإدارية بوضع تصور عن الجهود التي قامت بها الوزارة لتطوير وتنمية العمل الإداري باعتباره الشريان الحقيقي لتحقيق تنمية إدارية شاملة وحقيقية، مشيراً إلى اجتماع اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي والقرارات الصادرة عن هذا الاجتماع وخاصة قبول جميع الطلاب الناجحين في الثانوية العامة لهذا العام وتطوير المناهج والكتب الجامعية والاستمرار بالتوسع الأفقي بالنسبة للجامعات والكليات.

ووجه الحلقي بضرورة وضع الآلية التنفيذية لتطبيق المرسوم ٣٧ للعام ٢٠١٥ والذي يهدف إلى تنمية وتطوير المدن والمناطق الصناعية.

وأشار إلى أن الحكومة مستمرة في إجراء التقييم الدوري لمستوى أداء القطاع الحكومي بكل مكوناته، منوهاً بأهمية الارتقاء بأداء وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ولفت إلى وجود بعض مظاهر الترهل الإداري في بعض مفاصل الوزارة وخاصة الأجهزة الرقابية على الأسواق.

مؤكدا أهمية إيجاد آليات جديدة لضبط الأسعار وإيجاد رقابة دائمة ومستمرة على الأسواق «علنية وغير علنية» ولا سيما في أسواق الجملة وأسواق الهال خصوصاً مشدداً على منع إدخال أية مادة أو صنف خارج موافقات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وخاصة عبوات مياه الشرب المعدنية.

ولفت الحلقي خلال جلسة مجلس الوزراء إلى المسؤولية الوطنية المهمة الكبرى التي تقع على عاتق مؤسسات التدخل الايجابي مؤكداً ضرورة تدخل هذه المؤسسات في الأسواق بقوة وابتكار آليات جديدة للتدخل وتأمين جميع السلع للمواطنين بأسعار مقبولة حيث تعول الحكومة على هذه المؤسسات الكثير ويجب عليها أن تكون الذراع القوي للحكومة في السوق مشدداً على أهمية مراقبة المواد المعروضة في الأسواق من حيث الجودة والصلاحية والمصدر.

ووجه مؤسسات التدخل الإيجابي بتوفير تشكيلة واسعة من مستلزمات العام الدراسي المقبل وخاصة الألبسة والحقائب المدرسية والقرطاسية بأسعار منافسة وتشجيعية.

وخلال الجلسة ناقشت الحكومة العديد من القضايا الخدمية والتنموية والاقتصادية وخاصة في قطاعات الكهرباء ومياه الشرب وواقع الأسعار في الأسواق وأداء القطاع الخدمي في جميع المحافظات وخاصة في محافظات السويداء وحلب ودير الزور وتوفير مياه الشرب لمدينة درعا وضبط أسعار المياه في الصهاريج وتوفير مياه الشرب لمدينة السلمية بمحافظة حماة والاهتمام بالنظافة العامة في مدينة طرطوس وخاصة ترحيل القمامة.

وأكد الحلقي أن المرسوم الذي أصدره الرئيس بشار الأسد القاضي بتسمية ريما القادري وزيراً للشؤون الاجتماعية وجمال شاهين وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك يهدف إلى تفعيل أداء العمل الحكومي والارتقاء بمستوى أداء هذين القطاعين مشدداً على أهمية النهوض بواقع أداء وزارة الشؤون الاجتماعية وتعزيز وتنمية تواصلها مع المجتمع الأهلي والمنظمات الدولية لما فيه مصلحة المواطن السوري.

وأشار إلى مشاركة الحكومة بأعمال الدورة الثالثة لاتحاد نقابات العمال موضحاً أن مشاركة الحكومة في نشاطات الاتحاد العام لنقابات العمال يؤكد التفاعلية بين الحكومة وجميع مكونات المجتمع وهو دليل على الإرادة المشتركة والتنسيق والتعاون المتميز والتشاركية الحقيقية في رسم السياسيات الاقتصادية والخدمية والتنموية التي تنعكس إيجاباً لمصلحة الطبقة العاملة والوطن.

وخلال الاجتماع طلب الحلقي من وزارة الاتصالات والتقانة ضبط بعض حالات مظاهر الفساد في مراكز خدمة المواطنين وخاصة مركز هاتف ضاحية قدسيا وشدد على منع تسديد الفواتير للإخوة المواطنين من المكتبات الخاصة لما فيها من حالات فساد لبعض العاملين في المقسم وهذه المكتبات والالتزام بالساعات المحددة لتسديد المواطنين ذممهم المالية حرصاً على راحة الإخوة المواطنين وعدم حدوث ازدحام في مراكز الجباية.

وقدم الحلقي عرضاً للملاحظات التي قدمها أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة جميع الطروحات ومعالجة القضايا المطروحة كلها.

من جهة أخرى أدان مجلس الوزراء قيام تنظيم داعش الإرهابي بتدمير الأوابد الأثرية والحضارية التي تشكل جزءاً أساسياً من التاريخ والحضارة الإنسانية وأن هذا العمل الإرهابي هو وصمة عار بتاريخ البشرية.

وأكد الدكتور الحلقي أن إقدام المجموعات الإرهابية وعلى رأسها عصابات داعش بنشر الفكر الظلامي والتكفيري والاعتداء على الحريات العامة ومصادرة حريات المواطنين وتدميرها للصروح الحضارية واستهدافها علماء الآثار والفكر النير وعلى رأسهم الشهيد خالد الأسعد هو دليل آخر على تورط الكيان الصهيوني بهذه الأعمال الإجرامية ودعمه لهذه العصابات من أجل محو هوية المنطقة العربية مطالباً المجتمع الدولي بالقيام بواجبها في محاربة الإرهاب والعصابات الإرهابية وفكرها المتطرف.

بدوره قدم وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي عرضاً لواقع أداء القطاع الخدمي على مستوى المحافظات كلها وخاصة مدينة دير الزور والإجراءات المتخذة لتعزيز قدرات هذا القطاع الحيوي وتوفير المواد الغذائية والمعيشية والإغاثية لجميع المناطق.

وقدم وزير الإعلام عمران الزعبي عرضاً لنتائج زيارته الناجحة لطهران للمشاركة في اجتماع الجمعية العامة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية في دورتها الثامنة ولقاءاته التي أجراها مع عدد من كبار المسؤولين في إيران وكذلك شبكات الإعلام الإيرانية والإسلامية والدولية والتعاون الإعلامي بين الجانبين تقنياً وفنياً وإعلامياً وإنتاج أعمال درامية ومعارض مشتركة، مشيراً إلى الدور الإعلامي السوري الفاعل في اجتماعات الجمعية العامة لاتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية ومشاريع الاتفاقات التي نوقشت مع الجانب الإيراني.

كما قدم وزير الصحة عرضاً لنتائج زيارته إلى إيران ودورها في تعزيز التعاون الطبي بين البلدين وتوفير الأدوية النوعية ومستلزمات المشافي السورية وتوفير منح طبية للاختصاصات النوعية للأطباء السوريين.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الجديد الناظم لأصول المحاكمات، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس مشروع مرسوم يتضمن تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦ وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ووافق مجلس الوزراء على تمديد العمل بالمادة المنصوص عليها بالمادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ٤٠ للعام ٢٠١٤ لمدة ستة أشهر بدءاً من تاريخ ٢٠١٥/٩/١.

ووافق أيضاً على معالجة أوضاع العاملين في الدولة في محافظة دير الزور والآلية المقترحة لصرف الرواتب والأجور والتعويضات المستحقة لهم.

> ترهل إداري في بعض مفاصل وزارة التموين وخاصة في الأجهزة الرقابية على الأسواق
>
> منع تسديد الفواتير في المكتبات الخاصة وملاحقة الفساد في مراكز خدمة الاتصالات

عضو مجلس شعب يرد على عضو مجلس الشعب حول الكهرباء: أداء الوزارة كان متميزاً

عبد الهادي شباط

قال عضو مجلس الشعب علي الشيخ: إن أداء وزارة الكهرباء خلال سنوات الأزمة كان متميزاً واستطاعت الوزارة الحفاظ على خدمة الكهرباء واستمرارها رغم أن قطاع الكهرباء من أكثر القطاعات التي تم استهدافها وطالته أعمال التدمير والتخريب.

وأضاف في حديث لـ«الوطن»: إن حجم التخريب والتدمير الذي طال قطاع الكهرباء خلال سنوات الأزمة يقدر بأكثر من ٤٠٠ مليار ليرة وأنه على سبيل المثال كانت كلفة أعمال التخريب التي طالت خطوط السكك الحديدية الخاصة بنقل المحروقات اللازمة لتوليد الكهرباء واستبدالها بالاعتماد على النقل بالصهاريج نحو ٣ مليارات ليرة، إضافة إلى أن احتياجات قطاع الكهرباء اليومية من مادة الفيول تقدر بنحو ٣٥ ألف طن مكافئ لا يتوافر منها أكثر من ١١-١٢ ألف طن مكافئ يومياً وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطاقة المولدة بنحو ٧٠٪ وبالتالي العجز عن تأدية كامل الخدمة التي كانت تقدمها وزارة الكهرباء قبل الأزمة.

كما بين الشيخ أن سورية تمتلك ١١ محطة توليد تشتمل على ٥٤ عنفة تعمل على الغاز الطبيعي ومادة الفيول توقف منها حالياً ٣٦ عنفة عن العمل بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيلها. وفي المحصلة حاجة البلد نحو ٩ آلاف ميغا واط يومياً والمتاح إنتاجه نحو ١٦٠٠ ميغا واط.

وفي مجال التخريب الذي طال خطوط نقل التيار الكهربائي أشار الشيخ إلى أنه يتم يومياً استهداف وتخريب بين ١-٣ خطوط وهو ما أدى إلى خروج نحو ٧٥ خط نقل من الخدمة من أصل ١٥٠ خطاً وهو يعني أن ٥٠٪ من خطوط نقل التيار الكهربائي خرجت عن الخدمة.

وعن العلاقة بين وزارتي الكهرباء والنفط أوضح الشيخ أنها علاقة متشابكة وأن وزارة النفط لم تعد قادرة على تأمين احتياجات وزارة الكهرباء من الغاز والفيول حيث كان إنتاج النفط المحلي يصل يومياً إلى ٣٨٥ ألف برميل في حين لا يتعدى حالياً ١٠ آلاف برميل يومياً وهو قد لا يكفي لتشغيل المصفاة بحد ذاتها وهنا تبرز الحاجة إلى تأمين النقص الحاصل عن طريق الخارج وهو ما يصطدم بحالة الحصار الظالم الذي تتعرض له سورية منذ أكثر من أربعة أعوام وهو ما يدفع المعنيين بذلك لتأمين المادة بطرق مختلفة عادة ما يترتب عليها زيادة في التكاليف والأجور إضافة إلى مشكلة تأمين القطع الأجنبي الكافي.

وعن عدم العدالة في مسألة التقنين في بعض المناطق أوضح عضو مجلس الشعب أنها غير موجودة وفي حال وجودها فهي ضيقة وتنم عن تصرفات فردية من بعض العاملين على ذلك في قطاع الكهرباء وأنه عادة ما يتم متابعة مثل هذه التصرفات ومحاسبتها من المسؤولين في الوزارة.

وحول ارتفاع ساعات التقنين خاصة خلال الآونة الأخيرة عزا الشيخ ذلك لحالة التخريب التي طالت مؤخراً معمل الغاز في المنطقة الوسطى إضافة إلى تعطيل معمل الغاز في محافظة دير الزور واستهداف الخطوط الرئيسية التي تغذي محطات التوليد في المنطقة الجنوبية وأهمها محطة الدير علي ومحطة تشرين وأنه من المعروف أن هذه المحطات حديثة ومن أفضل المحطات على مستوى الشرق الأوسط وتعمل بكفاءة وفاعلية عالية لكن عدم وصول الغاز إليها أدى إلى توقفها عن العمل واللجوء إلى الاعتماد على تشغيل المحطات الأقل كفاءة في المنطقة الوسطى.

وكان عضو مجلس الشعب عبد الرحمن أزكاحي قد انتقد عمل وزارة الكهرباء في تصريحات لـ«الوطن» قائلاً: إن تصريحات الحكومة حول الكهرباء غير صحيحة وأنها تكذب على المواطن وعلى مجلس الشعب.

للمرة الأولى في الحرب إيرادات «المركزي» من القطع الأجنبي تفوق نفقاته

الحكومة تلزم التجار بتمويل مستورداتهم عبر المصارف وشركات الصرافة حصراً

توقعات بانخفاض الدولار خلال أيام و٥٠ مليون دولار بـ ٢٩٦ ل.س

> ميالة لـ«الوطن»: سيتم ردم الفجوة في أسعار تمويل المستوردات بين المصارف وشركات الصرافة تدريجياً

علي نزار الآغا
محمد راكان مصطفى

كشف حاكم مصرف سورية المركزي عن صدور توصية لجنة اقتصادية تلزم كل تاجر يحصل على إجازة استيراد بأن يتقدم بطلب تمويلها إلى مصرف سورية المركزي عبر المصارف وشركات الصرافة حصراً.

موضحاً أن البدء بهذه الآلية سوف يتم فور إصدار وزارة الاقتصاد للتعليمات التنفيذية، متوقعاً أن يتم ذلك خلال أسبوع إلى عشرة أيام كحد أعلى.

وخلال جلسة التدخل التي عقدها المصرف يوم أمس بحضور شركات الصرافة، أكد ميالة الالتزام بتمويل جميع طلبات تمويل المواد المستوردة المقدمة عن طريق المصارف وشركات الصرافة النظامية، على أن يتم البت بقرار بالتمويل خلال أسبوع من تاريخ وصول الطلب إلى المركزي وذلك بحسب أهمية المواد المطلوب استيرادها.

مشيراً إلى صدور قرار آخر في الأسبوع القادم بالتعاون مع وزارة الاقتصاد استكمالاً للتوصية الجديدة، بهدف دعم استقرار سعر الصرف وتوفير الدولار لتمويل المواد المستوردة كافة.

مشيراً إلى إمكانية لجوء إلى تاجر إلى تمويل مستورداته عبر حساب خارجي له. مشيراً إلى أن عدداً من التجار يرغبون بتمويل مستورداتهم بالطرق غير النظامية، وهذا غير مقبول.

ولفت ميالة إلى زيادة عدد شركات ومكاتب الصرافة بسبب منح العديد من التراخيص الجديدة مؤخراً.

وبيّن أن الهدف من جلسة التدخل الحفاظ على التوازن وتأمين احتياجات السوق من القطع الأجنبي بأنواعه كافة من الحاجات التجارية والحاجات الشخصية من خلال تمويل احتياجات المواطنين للسفر والعلاج والدراسة.

موضحاً أن المصرف المركزي يسعى إلى تلبية حاجة السوق وتلبية كل طلبات تمويل الاستيراد التي يتم التقدم بها، مشيراً إلى أنه في الأسبوع الماضي قام مصرف سورية المركزي بطرح ٢٥ مليون دولار على شركات الصرافة بسعر ٢٩٦ ل.س للدور الواحد مع تأكيده أنه تمت الموافقة على طلبات التمويل كافة التي تم التقدم بها إلى المصرف عدا طلب واحد فقط بسبب تسليمه إلى المصرف بعد انتهاء الموعد المحدد لتسليم الطلبات، معلناً طرح شريحة جديدة بقيمة ٥٠ مليون ل.س بسعر ٢٩٦ ل.س للدولار الواحد بهدف تمويل المستوردات عبر شركات الصرافة، والبيع مفتوح لمدة أسبوع كامل لمن يرغب في التقدم بالطلبات. مشيراً إلى أن المصارف تموّل المستوردات بسعر ٢٩١ ليرة أيضاً.

وعن كيفية منع التجار من الاستفادة من الفارق بين سعر صرف تمويل المستوردات المدعوم عبر المركزي والسعر الذي يتم على أساسه تسعير السلع في السوق أوضح ميالة في تصريح لـ«الوطن» أن المصرف يزوّد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يومياً بأسعار الصرف، على اعتبارها المسؤولة عن مراقبة الأسواق والباعة الذين يخالفون بتسعير بضاعتهم على دولار أعلى من دولار تمويل المستوردات لحاقاً بصفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي تنقل أسعاراً وهميةً بأهداف معادية للوطن والاقتصاد والمواطن. مؤكداً وجود تعاون بين المصرف ووزارة التجارة الداخلية في هذا الموضوع.

وعن سبب وجود فرق في سعر الدولار لتمويل المستوردات بين المصارف وشركات الصرافة بيّن ميالة لـ«الوطن» أنه وبشكل تدريجي سيتم ردم هذه الفجوة.

وأعلن ميالة ارتياحه لجهة الاستقرار في سعر الصرف متوقعاً هبوط الدولار في الأسبوع القادم، مؤكداً عدم وجود أي ازدياد على الطلب للقطع الأجنبي بل على العكس تماماً هناك انخفاض في الطلب.

واللافت للانتباه إعلان ميالة للمرة الأولى عن تحقيق فائض في حسابات القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي، حيث زادت إيرادات القطع على النفقات، مرجعاً ذلك إلى التحسن الذي ظهر في قطاع الصناعية والإنتاج وبدء تعافي قطاع التصدير والنشاط الاقتصادي.

من جهته توقع مدير أحد شركات الصرافة انخفاضاً في سعر صرف الدولار في السوق خلال الأيام القادمة بحدود ٤ ليرات، مع انخفاض الطلب.

ونوه ميالة في الختام إلى أن الأسعار المتداولة عبر بعض المواقع الإلكترونية غير دقيقة وأسعار تمويل المستوردات وغيرها واضحة، وأن هذه المواقع مرتبطة بالدول المعادية وهدفها تخريب الاقتصاد وضرب ثقة المواطن بالليرة السورية، محذراً من اللحاق بها واعتماد أسعارها. مشيراً إلى أن حتى صحف الدول المعادية أقرت واعترفت بصمود اقتصادنا ومصارفنا وليرتنا بعد خمس سنوات حرب ووصفته بالصمود العجيب.

وكانت «الوطن» قد حضرت جلسة التدخل المنعقدة يوم أمس في مبنى المصرف المركزي.

«الصناعة» تطالب «الزراعة» بديونها البالغة ٣,٥ مليارات ليرة

الوطن

أكدت مصادر مسؤولة لـ«الوطن» أن مشكلة الديون المتعثرة بين مؤسسات القطاع العام لا تزال مثار جدل ونقاش بين الجهات المعنية. وما يجري بين وزارة الصناعة والزراعة حول الديون المترتبة على شركة زيوت حلب والمؤسسة العامة للأعلاف أمر يستدعي الوقوف عنده وخاصة أن مبالغ الديون أصبحت مرهونة برواتب العمال. وبناء عليه وحسب المصدر وجهت وزارة الصناعة كتاباً إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي طالبت فيه: بناء على طلب من شركة زيوت حلب والمؤسسة العامة للأعلاف بتسديد المبالغ المستحقة والبالغة ٣,٥ مليارات ليرة سورية من دون فوائد التأخير ولم يتم تحصيلها لتاريخه، وذلك نظراً لحاجة شركة زيوت حلب للسيولة النقدية اللازمة لدفع الرواتب والأجور ولتأمين رواتب عمالها والاستمرار بالعملية الإنتاجية.

وذكر المصدر أنه تمت مراسلة مؤسسة الأعلاف على الرغم من المطالبات المتكررة من الشركة لمؤسسة الأعلاف، إلا أنه لم يتم تحويل أي مبلغ للشركة الأمر الذي دفع بالشركة للتوسط لدى وزارة الزراعة لتحويل دفعة من الديون لحساب شركة زيوت حلب حتى تتمكن الشركة من الاستمرار بالعمل ودفع رواتب للعاملين البالغة نحو ٤٦ مليون ليرة سورية.

ومن الجدير ذكره أنه وتنفيذاً للاتفاق المبرم بين زيوت حلب والمؤسسة العامة الاستهلاكية المتضمن استجرار الزيت المعبأ فقد تم تسليمهم الكميات المطلوبة التي بلغت قيمتها ١٥٤,٣٠ مليون ليرة، إضافة إلى وجود مبالغ سابقة لم يتم تحصيلها لتاريخه وهي ٢٨٦,١ مليون ليرة سورية، وبالتالي يصبح إجمالي المبلغ المطلوب من المؤسسة الاستهلاكية بحدود ٤٤٠,٤ مليون ليرة ناهيك عن المبالغ المستحقة لمصلحة الشركة تجاه المؤسسة العامة للأعلاف وذلك قيمة مواد علفية.

وعن تفاصيل الديون المترتبة على مؤسسة الأعلاف بيّن المصدر أنها ناتجة عن الفرق بين استجرار مؤسسة الأعلاف ثمن هذه المواد حتى تاريخه والتي تنص على الالتزام بتسديد كامل قيمة الاستجرار فور الاستلام مباشرة، وبالواقع الفعلي لم يتم التسديد إلا عن جزء يسير من الاستجرار حيث بلغ النقص في التسديد منذ عام ٢٠٠٩ ولتاريخه أكثر من مليار ليرة، وتتمة الرصيد ناتجة عن نقص في التسديد قبل عام ٢٠٠٩.